



في أحدث تقرير لـ «مجموعة الأزمات الدولية»

الصراع بين الحوثيين والإصلاح سيقوض الدولة الاتحادية

آلية إشراف ترتبط بتقاسم السلطة السياسية وإصلاح القطاع الأمني على المستوى الوطني. خلال هذه المدة الهشة، ينبغي على الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي - بحسب "مجموعة الأزمات الدولية" - أن يعمل بشكل حاسم لمنع تجدد العنف كخطوة أولى نحو التوصل إلى اتفاق سلام دائم، وهذا يتطلب عدة خطوات، فعلى الرئيس هادي أن يطلق فوراً مفاوضات يشرف عليها لتعزيز وقف إطلاق نار شامل في الشمال ووضع الأسس لاتفاقية سلام دائم، وينبغي أن تضم النقاشات جميع المعنيين وعلى مستويات رفيعة، بما في ذلك عبد الملك الحوثي - زعيم التيار؛ وأفراد عائلة الأحمر؛ وعلي محسن الأحمر وكبار قادة الإصلاح، والسلفيون.

كما ينبغي أن تستند خطة السلام إلى اتفاقيات وقف إطلاق النار الحالية وأن تكون موجهة بنتائج الحوار الوطني، بما في ذلك مبادئ التمثيل السياسي الشامل، وحرية المعتد والنزاع التدريجي سلاح جميع الأطراف باستثناء الدولة.

وعلى آل الأحمر، والإصلاح وعلى محسن أن يقبلوا صراحة بحق الحوثيين بالتعبير عن آرائهم الدينية والانخراط السلمي في الأنشطة السياسية.

وشددت مجموعة الأزمات على ضرورة أن يوافق الحوثيون على برنامج متسلسل لتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة، مع اتخاذ الدولة خطوات متزامنة لضمان حيادية مؤسساتها، خصوصاً الأجهزة الأمنية.. ويمكن أن يتم إطلاق هذه العملية فوراً، بتنحية القيادة العسكرية المثيرين للجدل، خصوصاً في عمران، وكذلك بتعيين محافظين أقل ارتباطاً بالأحزاب في عمران والجوف كي يحلوا محل المحافظين الحاليين المنتمين إلى حزب الإصلاح.. وفي مرحلة لاحقة، ينبغي التفاوض على إجراء تغييرات إضافية للمسؤولين الحكوميين المحليين وضباط الشرطة لضمان حياديتهم إلى أقصى درجة ممكنة، أو على الأقل، تحقيق المشاركة الكافية لجميع الأطراف المحلية.

كما ينبغي أن توافق جميع الأطراف على الامتناع عن النشاط العسكري في صنعاء والسعي إلى التهدئة ونزع السلاح في العاصمة.

ولإظهار دعم المجتمع الدولي لجهود هادي التفاوضية، ينبغي على أعضاء مجموعة العشرة "المجموعة الدبلوماسية التي تتخذ من صنعاء مقراً لها والتي تتكون من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي"، وخصوصاً السعودية والولايات المتحدة، دعم المفاوضات علناً، وإذا طلب الرئيس ذلك، المشاركة في المحادثات والمساعدة في التنفيذ.

كما ينبغي أن تشمل مراقبة الاتفاقية مكوناً محلياً ربما من خلال مبادرات أمنية شاملة ذات أساس قبلي.

الرئيس هادي تعامل بحصافة وتجنب العمل العسكري

أولاد الأحمر وعلي محسن والإصلاح خسروا أمام الحوثيين

يجب تنحية القيادات العسكرية وتغيير بن عبود ودماج محافظي الجوف وعمران

بأجندتهم من خلال الممارسات السياسية الحزبية السلمية وحسب..

مجموعتنا المطالب هذه بحد ذاتها مرغوبة وتنسجم مع نتائج الحوار الوطني، إلا أن تحقيقها سيكون أبعد ما يكون عن البساطة؛ حيث إنها ستطلب تصميم خطة عمل والالتزام بها ووضع

السياسي، فإن خصومهم تساورهم شكوك عميقة ويؤمنون أن المجموعة تسعى لتأسيس حكم رجال الدين في اليمن أو في الحد الأدنى، تقليد نموذج حزب الله اللبناني بتشكيل دولة داخل الدولة.

ولقد أثار الانتصار الحوثي في عمران مخاوف من المجموعة التي اكتسبت مزيداً من الجرأة بفضل التقدم الذي حققته، ستحاول غزو صنعاء، وهذه مخاوف مبالغ بها بعض الشيء.. يتمتع الحوثيون أصلاً بنفوذ سياسي كبير في العاصمة، ومن شأن شن هجوم عليها أن يحدث أثراً عكسياً بتعرض الدعم الشعبي الذي يتمتعون به للخطر، والحق الضرر بمكانتهم.. رغم ذلك، فإن جميع الأطراف مسلحة في العاصمة، وقد لا تتصرف بشكل عقلاني تماماً إذا تجددت الصدامات.. لقد اختار الرئيس عبد ربه منصور هادي، حتى الآن، وبحصافة، البقاء على الحياد لتجنب العمل العسكري الذي من شبه المؤكد أن يعقد الأوضاع ويقاوم من حدة العنف.. بدلاً من ذلك فقد أعلن دعمه للجان الرئاسية التي تفاوضت، ولو متأخرة، للتوصل إلى اتفاقيات وقف إطلاق النار، أولاً في دماج ومؤخراً في أرحب وحاشد "في محافظة عمران"، إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى مؤقتة ومحدودة بطبيعتها.. إن السلام الشامل يتطلب أن تتحقق لكل طرف بعض المطالب الرئيسية.. بالنسبة للحوثيين، حقمهم في نشر أفكارهم بشكل سلمي، وتعبيد الأنصار والانخراط في النشاط السياسي؛ وبالنسبة لخصومهم، أن يسلم الحوثيون أسلحتهم الثقيلة للدولة وأن يدفعوا

"الميثاق" - خاص

قالت «مجموعة الأزمات الدولية» إن اتفاقيات وقف إطلاق النار المتفرقة، بين الحوثيين "أنصار الله"، وخصومهم العديدين، تواجه خطر الانهيار، داعية الحكومة اليمنية إلى اتخاذ تدابير جريئة، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، لمنع العودة إلى جولة جديدة من العنف من شبه المؤكد أن احتواءها سيكون أصعب من احتواء الجولة الأخيرة. ويأتي التهديد بتجدد العنف في لحظة حرجية من المرحلة الانتقالية في اليمن بعد أن أكملت البلاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في يناير الماضي، بات لديها الآن مشروع لدولة فيدرالية جديدة وإصلاحات ديمقراطية إلا أن هذه الرؤية تبقى طموحاً في أفضل الأحوال في حين أن الأحداث على الأرض تتحرك في اتجاه مختلف.

قبائل حاشد تشعر بالإحباط من هيمنة عائلة الأحمر

استعداد الحوثيين لتسليم الأسلحة الثقيلة لا يطمئن خصومهم

ليس أكثر.

بعد شهر من القتال، فإن سيطرة الدولة ضعيفة في المحافظات الشمالية، هذا إذا كان لها أي سيطرة على الإصلاح.. يدير الحوثيون شؤون مناطقهم، ويوفرون الأمن الذي لم تتمكن الدولة من توفيره حتى الآن.. في حين يدعي الحوثيون بأنهم سيسلمون أسلحتهم الثقيلة وسيقدمون عملية الانتقال

وإذا تجدد القتال في الشمال، فإنه سيؤدي إلى تقويض تنفيذ مخطط الدولة الفيدرالية بشكل كبير وذلك بتقويض الإجماع السياسي وزعزعة سلطة الدولة الضعيفة أصلاً.

وذكرت «مجموعة الأزمات الدولية» في أحدث تقاريرها بشأن اليمن، أن الجولة الأخيرة من القتال تصاعدت في أكتوبر 2013م عندما أحاط المقاتلون الحوثيون بمعهد "دار الحديث" في دماج، وهي مدينة في محافظة صعدة، حيث أتهموا السلفيين هناك بتجنيد المقاتلين الأجانب والتحضير للقتال.. السلفيون من جهتهم أتهموا الحوثيين "الساعين لإحياء المذهب الزيدي الشيعي" بالعدوان غير المبرر ضد الطلاب المسلمين في المعهد الديني.. سرعان ما انتشر القتال إلى سائر المحافظات الخمس، من الحدود السعودية في كتاف إلى أبواب العاصمة في منطقة أرحب.

وفي سياق المعارك الأخيرة، تبلورت جبهتان تربط أطراف كل منهما تحالفات غير وثيقة.. من جهة، قام آل الأحمر -العائلة البارزة في تحالف قبائل حاشد القوي- بتجنيد ودعم المقاتلين السلفيين.. ثمّة مزاعم بأن هذا التحالف يحظى بدعم اللواء علي محسن الأحمر "الذي لا تربطه صلة قرابة بالعائلة" من خلال الموالين له في الجيش اليمني في محافظة عمران، وبشكل غير مباشر من قبل الحزب الإسلامي السني "الإصلاح"، من خلال أفراد من أبناء القبائل.. وعلى الجهة الأخرى هناك المقاتلون الحوثيون المخضرمون المتحالفين مع رجال القبائل الساخطة والتي تعارض آل الأحمر والإصلاح.

لقد حقق الحوثيون انتصارات، حيث إن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في يناير في دماج، والذي يطالب المقاتلين السلفيين بالرحيل والانتقال مؤقتاً إلى صنعاء، كان نصراً واضحاً لهم.. كما أن الحوثيين انتصروا في معركة كتاف، حيث أكلوا اكتساحهم لمحافظة صعدة.. الأهم من ذلك، إنهم اندفعوا جنوباً في عمران، حيث تحالفوا مع قبائل حاشد التي تشعر منذ وقت طويل بالإحباط إزاء هيمنة آل الأحمر.. وفي فبراير، دمروا أحد منازل عائلة الأحمر، فيما يرمز إلى إنهاء هيمنة العائلة التي استمرت عقوداً من الزمن على اتحاد قبائل حاشد.. وفي أرحب، تمكنت القبائل المتحالفة مع الإصلاح من الصمود



فيما بلغ عدد الجنود المختطفين 40 شخصاً

قيادات بالحراك تتهم الإصلاح بالاعتداء على مواقع الجيش بالضالع

ذكرت مصادر محلية في محافظة الضالع أن قيادات في الحراك كشفت عن تورط عناصر إصلاحية بالقيام بإطلاق قذائف وأسلحة مختلفة على مواقع الجيش والأمن في محافظة الضالع. وقال مصدر محلي لـ «الميثاق» إن قيادات بالحراك بالضالع طالبت أبناء المحافظة بالحيلة والحذر من أعمال الإصلاح والتي تهدف إلى خنق الأوراق وتأجيج الصراعات.

إلى ذلك أوضحت المصادر أن متطرفي الحراك أيضاً يواصلون اعتداءاتهم على أبناء الجيش والأمن ومحاصرهم.. مشيرة إلى اختطاف حوالي 40 شخصاً من منتسبي الجيش وتحديداً اللواء 33.

هذا ورغم وجود اللجنة الرئاسية إلا أن الأوضاع تزداد تعقيداً.. وفي تحد واضح على العنف تم ذبح أحد الجنود المختطفين ورمي جثته وسط مدينة الضالع.



بعد نهبها في الحصبة

العثور على سيارة التوجيه مدمرة

خرج مدير دائرة التوجيه المعنوي / يحيى العميد الركن / يحيى عبدالله بن عبدالله السقدي عن صمته بعد إقدام مليشيات مسلحة بالحصبة على نهب سيارة صالون تابعة للدائرة وبعدة أحد المقربين.. وعلمت «الميثاق» من



نيابة الأموال تستدعي نائب رئيس صحيفة الثورة

إعلانات والحملات الإعلامية التي تنشر في صحيفة الثورة. ووجهت النيابة استدعاءها لنائب رئيس مجلس الإدارة يوم أمس الأحد الموافق 2 / مارس / 2014م لاستكمال إجراءات التحقيق في القضية والاستماع إلى رده حولها باعتبارها المتهم الرئيسي في القضية.

يمثل نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر للشؤون المالية والمواد البشرية أمام نيابة الأموال العامة الابتدائية بالإمانة يوم الثلاثاء القادم الموافق 4 / مارس / 2014م على خلفية إعفاء عدد من البيوت التجارية من قيمة